المدافعـون عن الفســاد أشد أجراما وعـداء للشعب

لتصدى بعض الاقلام لمحاولة التغطية على الفســاد والعفن والانحراف مما كشــفت عنــه تحقيقــات جهــاز المدعى الاشتراكي ، او تخويف الدولة من التوسع في تعقب المفسدين ومن عاونوهــم على تحقيــق مآربهم وتضخم ثرواتهم بطرق غير مشروعة على حساب الشعب او خداع الجماهير بان يدخلوا في روعهم ان المنسوب الى عصمت السادات وابنــائه ليســت ســوى واقعة فردية لا تمثل ظاهرة نفشت وتحتاج لمعالجة للقضاء على اسبابها والحيلولة دون تكرارها .

يختم الدكتور

محمد حلمي مراد

الابقاء على دولة الفســاد ليس وفــاء للســادات :

وثمة ترميل الوصول الى الغرائم يظرمون بشتى الذرائع البــاطلة التي يمكن ان تصمد امام القابل الجنيفيا يكون وبليمون ، واني لا يتصور ان يقوم حكم صالح اذا ما سلمنا بها .

واني في مقدمة هذه الذرائع الباطلة ما يرد في كتابة بعض الاقلام المعادية للشعب من ان التحقيق مع عصمت السادات لتشكيك انور السادات ومع ابنائه فيما هو منسوب اليهم من اعمال يجرمها القانون كالاستيلاء على اراضي الدولة والاتجار في السوق السوداء والتلاعب بقوات الشعب واستغــلال نفوذ الرئيس السابق في الحصول على مكاسب غير مشروعة عن طريق التهديد والابتزاز مما ورد في بيان المدعي العام الاشتراكي وغيره الصحف من اخبار التحقيقات — يعتبر تشهيرا بالرئيس السابق انور السادات وعدم وفاء له وهو صاحب قرار العبور وحــركة التصحيح .

واسمت انهم هل المسئول عن التشهير بانور السادات هو شقيقه وبقية افراد العائلة الذين انحرفوا عن الطريــق المستقيم بمختلف انواع كبير العــائلة الفاجر والتهريب والتهريب وغرض الاتاوات ام هؤلاء الذين يريدون تطهير البــلاد من كل فســاد ومــد مثل الانحراف واستعادة اموال الشعب المنهوبة ؟ .

وهل اداء حــاكم او وزير لواجبه يفرض عليه ان يقوم به بحكم منصبه يكون له ثمن ويدخل هذا الثمن في خانة الثراء الجرائم ، والاتجار في المخدرات واستيراد الاغذية الفاسدة وبيعها لابناء الشعب ، والتعدي على اراضي الدولة وقبض العمولات غير القانونية والاتاوات المفروضة غيرا وعدوانا ، دون ان يمتد اليهم سلطان القانون او يصل اليهم سيف العــدالة ؟ .

لقد قال محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قولته الخالدة التي تعتبر قاعدة الحكم الصالح في كل زمان ومكان « وانني اخاطب بعدم التفرقة بين كبير او صغير ، قريب او بعيد في تطبيق القانون وتنفيذ حكم الشرع :

« انما اهلك من كان قبلكم بن الامم ، انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد ، والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » .

واعل ما ورد فيما نشر من ان عصمت السادات قد اودع السجن بتهمة الاتجار في المخدرات سنة ١٩٧٨ في عهــد شقيقه انور السادات ثم افرج عنــه دون ان يحاكم بعد قضائه قرابة شهرين بالسجن ، يعد تسترا على افعاله التي تشكل جناية وفسادا في الحكم ومؤشرا للمسئولين والعاملين في الدولة بما فيهم

الاخ من حظوة ومكانة لدى رئيس الدولة وتفهم لرغباته ومجاملته ، وتشجعا لعصمت السادات نفسه لمواصلة مسيرته المنحرفة نحو الاثراء الحرام .

واني اذكر في سجل تقويم المفاهيم الموجة التي تحاول هذه الاقلام الفاسدة ان تغرسها في النفــوس من ابتاعة الخروج على القانون والاقتــصادي من الانحرافات بمقابل ساد بكون اداء الحكام او المسئولين من خدمات للوطن ؟ ان وشنون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الذي قاد بلاده الى النصر في الحرب العالمية الثانية وحقق لها الفوز ضد النازية التي هددت وطنه بالدمار ؟ لم يفز في الانتخابات العامة التي اجريت على اعقاب الحرب حتى يأتي الشعب بمن هو اقدر على قيادة معركة السلام والتعمير بل حدث ان انهيت في الفرصة الثــاء وجودي في لندن في ذلك الحين ان احضر حفلا مقدما من الفنان الفنان ورئيس الوزراء السابق في حكم صادر ضده بالغرامة بتهمة ارتكابه مخالفة لقواعد المرور .. وقرر لهم المحكمة انه لا يتذكر انه كان يقود سيارته في مكان ونوع المخالفة في اليوم المحدد فرصف التهمة ، وقدم كونستابل المرور للشهادة فذكر انه تحقق من ان مستر تشرشل هو الذي كان يقود السيارة حركة المخالفة وانه لا يصلح ان يكون شرطيا في لندن اذا لم يكن بموقف شخصية صدر تشرشل فليست المحكمة الحكم بالغرامة .

وهكذا لم يحدث ان حققت حــذه المخالفة ، او يخرج كونستابل المرور من ان يؤدي شهادته وانذا من ان احدا لن يمسه ، بحجة الوفاء لهذا الرجل العظيم صاحب العمل البطولي المجيد في تاريخ بلاده بل اخذ القانون مجراه وطبق عليه شخصيا في مخالفة بسيطة لا تمس النزاهة او الشرف .. وهــذا هو السر في تضــخم مثل هذه الامم وازدهارها ، وهو نفس الذنب الذي يتطلف الامم التي تحرص على تطبيق القانون بكل صرامة على الجميع دون تفرقة بين حاكم ومحكوم ، او بين قريب وغريب .

التصدي للفساد لا يخيف الراسمالية الشريفة :

ويتصور البعض الاخر انه بمحــاولة اثارة المخاوف لدى الدولة قد تؤدي الاجراءات المتخــذة ضد المفســدين والمنحرفين الى فزع المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال والهروب من مصر او عدم التقدم اليها لاستثمار اموالهم فيها يؤدي الى ايقاف القصلة المفسدة للفساد والثراء الحرام بالطرق غير المشروعة .

وهم في ذلك يلجأون الى اســاليب اللف والدوران في الوصول الى هدفهم .. من ذلك ما كتبه الوزير محمد رشوان في جريدة مايو تحت ستار انتقــاد المعارضة : [دل لي احد العــائدين من الخارج ان ابناءنا المغتربين عندما يطالعون صحف المعارضة وغيرها مما (وتضع خطا تحته وغيرها) امسيوا بالاكتئاب والقلق الشديد على بلدهم ، والبعض توقف عن تحويل مدخراته ؟ والبعض الاخر قرر عدم العودة الى الوطن) .. فالرغبة في ايقاف حــركة الانطلاق الفساد هو المقصود بدليل ان النقد يشمل صحف المعارضة وغيرها .

ونسي هؤلاء او تناسوا انه لا يوجد في الدنيا او في الاشتراكية او لدى المصريين عامة ما يمنــع من ان يغتني الناس ويثمروا بكسبهم طالما كان ذلك من جهدهم وبعرقهم ونتيجة استثمار اموالهم .. ايا كانت مجتمع الثراء نشب حاليا لعصمت السادات واولاده بل تعتبر كل جريرتهم انهم ابــعــاب رأي مغاير لرأي السادات .

فيطالب احــد وؤلاء الذين يخلون بكيان موقف التعايش الشعبي في الصحف على التهم المنسوبة في الاعلان الرسمي للاتهامات المنــسوبة الى المفسدين والمنحرفين انتظارا لحكم القضاء عراعاة لعدم المساس باعتبارهم ! .. وهــو عطف كريم على هذه الفئة لم يحظ به السياسيون والصحفيون والمحــامون الشرفاء عندما وضعوا تحت التحفظ ، وعوملوا معاملة اسوأ من معــاملة المجرمين داخل السجون .. ولكنه الميل مع الهــوى بل الميل مع الفســاد والانحراف .

اننا لا نطالب بان يعامل احد على خلاف القانون ، بل نطالب بان يلتزم الجميع بكل الضمانات التي يكفلها .. وقد سبق ان اعلنا عندما اودع رشاد عثمان سجن القناطر بان السجن ليعتبر هو « المكان الامين » الذي نص عليه القانون العيب ان المشرع لم اراد ان يوضع المتحفظ عليه في السجن لنص على ايداعه السجن ، كما هو اسمه ، وان يضيف اليه عبارة (او اي مكان امين » .. وكان سيتحفظ عليه فعلا — على ما نشر في الصحف — في فيلا مملوكة بالمجلس بمحافظة الاســكندرية لولا انه الاخر كان سيصبح محلا للسخرية والتندر لسبق التحفظ على السياسيين والصحفيين والمحامين في السجون ! .

ولكن ان تتجلى البراءة والقدرة على تبرئة النصوص وتصويرها بما يضفي رعاية اكبر على المتهمين بالانحراف من التحفظ عليهم سياسيا فهو تشجيع على الفساد ، ورغبة في حمايته .

قضية عصمت السادات ليست حالة فردية بل ظاهرة واجبة العــلاج :

واخيرا فان تصدي المفكرين وذوي الراي لظــاهرة الفســاد والانحراف التي تفشت في البلاد بتحليل عناصرها وابعادها والكشف عن اسبابها واقتراح الحلول الواجبة للقضاء عليها ، هو امر مطلوب وواجب الان اكثر من اي وقت مضى .. ولا تكون كالنعام نخفي رؤوسنا في الرمال زاعمين بانها حالة فردية ، او احــالات محدودة لعدم امكان اســتبعاد ما سيتبعها من حالات تكشف عنها .

حقا انه توجد في كل دول العــالم صور للفساد والانحراف ، ولكن العبرة بنسبة حجمها الى حجم نطاق الاعمال لمعرفة مدى خطــورتها من ناحية ، وبمبادرة الدولة للتصدي لها والقضــاء عليها مهما كانت مواقع المتورطين فيها من ناحية اخرى .

وقد رأينا رؤساء جمهــوريات في الخارج او بعضا ممن يلوذون بهم ؟ كما حدث في امريكا ، ورؤساء وزارات ، كما حدث في اليابان ، يعصف بهم لمجرد تورطهم في انحرافات مهما صغرت .. ومع هذا لا مجال للحديث عن تهاون او تغاض عن الانحرافات والمفاســد في بلادنا خاصة وان نسبتها كبيرة الى حجم نطاق الاعمال الاقتصادية لدينا .

واننا نؤكد في ختام هذا المقال ان كل من يطالب او يعاون على محاصرة حركة التطهير من الفساد والثراء غير المشروع ، او يسعى للتغطية على اخبار الفساد والمفسدين اشد ضررا على البلاد ممن انحرف عملا من اعمال الفساد لانه يعالج على المناخ الذي يساعد على تفريخ ملات بل الالاف من حــالات الانحراف ، وهو بالتالي اشد عداوة للشعب لانه يقف جاهلا دون القضــاء على المشاكل والمتاعب التي يعاني منها في حياته والتي ترجع في جوهرها الى اقتراب الاثم وفساد الاخلاق والعدام الضمائر ■

محكمة جنح قصر النيل تقرر : رفع الحصانة عن نبوى اسماعيل

قررت محكمة جنح قصر النيل تكليف النيابة العامه باستصدار قرار من مجلس الشعب برفع الحصانة عن محمد نبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق بصفته عضوا بمجلس الشعب لنظر الدعوة المرفوعة ضده .

كان الدكتور عبد المحسن حموده اقام جنحة مباشرة ضد الرئيس السابق انور السادات بوصفه رئيسا للوزراء ونبوى اسماعيل وزير الداخلية سابقا واللواء صلاح امين مدير امن القاهرة السابق والعقيد احمد بكر مامور قسم قصر النيل السابق اثناء تولييم مناصبهم لمنعهم تنفيذ احكام مجلس الدولة بالسماح بالاحتفال بذكرى الزعيم مصطفى النحاس .

طلب الدكتور حموده فى دعواه بمحاكمة المدعى عليهم بالمادة ١٢٣ عقوبات والتى تقضى بالحبس والعزل من الوظيفة العامة .

وكانت محكمة جنح قصر النيل برئاسة المستشار حسين قابيل قد قضت بقبول دفع الحكومة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لرئيس الوزراء لانه شغل هذا المنصب بصفته رئيسا للجمهورية . ولكن رفضت الدفع بالنسبة لبقية المدعى عليهم وقالت فى حكمها انها صاحبة الولاية الاصلية فى محاكمة الوزراء على مايرتكبون من جرائم اثناء وبسبب تأدية وظيفتهم .

فى المليـــــــــان

الأرض .. لمـــن يســـــرقها !!

كنا فى الحزب الاشـــتراكى ــ قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ــ ننادى بشـــعار [الارض لمن يزرعها] حماية للفلاحين من جشع الاقطاعيين ..

وبعد ثلاثين سنة من قيام الثـورة نجد شعارا آخر يقول : [الارض لمن يسرقهـا] .. وهو شـــعار لاينطبق فقط على عصبة الســـادات وأمثاله ممن اسسوا جمعيات اسـكان وهمية استطاعوا من خلالها ان يضعوا ايديهم على كثير من الاراضى الزراعية والصحراوية التى يقومون بتقسيمها ، وبيعها الى المواطنين الذين لا يكتشفون انها اراض مسروقة الا عند التسجيل فى الشهر العقارى او بعد فـــوات الاوان ..

.. ولقد سبق ان طالبت المواطنين ان يوافونى فى جريدة [الشعب] بمايتوافر لديهم من معلومات حـــول هذا الموضوع . وانهالت على بالفعل الخطابات التى ترددت فى نشرها قبل التحقيق والتدقيـق فيما تضمنته من بيانات .

ومن هذه البيـــانات اتضح ان موضوع الساحل الشمالى وتعميره وما قامت به وزارة المـدن والمجتمعـات الجديدة يحتاج الى اعادة بحث والى لجان تحقيق وتقصى حقائق .

فالحديث عن هذه العصابات التى استولت على اراضى الساحل الشمالى ابتداء من الاسكندرية فالعجمى فسيدى كرير ومرسى مطـروح ... الخ ... حديث طويل ..

الحديث مثلا يتناول [الحاج رضوان] صديق رشاد عثمان وبالتالى [عثمان بيه] ، ونشاطه فى بيع اراضى العجمى وبناء الفيلات واهداء بعض المسئولين والمقربين ايضا [لعثمان بيه] ، الاف الامتـــار فى العجمى هانوفيل . كما يتناول الحديث التدخل لحصول [احدهم] على فيلا جميلة جاهزة على البحر مباشرة بجوار الفيلا الخاصة بشـقيقة رئيس الجمهورية السابق .

وهناك اســـماء اخرى تتردد مثل [سلومة] و [نادر شرارة] ..

واسامى وثائق ومستندات كثيرة ..

● ولكن جاءنى سؤال ايضـــا من الاسكندرية ، يتحدث هـذه المرة عن المعمورة ؟ وعن قصر المعمورة الذى وافق مجلس الشعب على تخصيصة للسيدة جيهـــان السادات بعد اغتيال زوجهـــا ..

والسؤال هل هبة مجلس الشعب كانت للقصر وحده أم للعشرين فـدانا التى تحيط به فى المعمورة وكذلك الجزيرة القريبة منه ، لان الحراسة والاسوار العالية لاتزال قائمة كما لو كان رئيس الجمهورية السابق لا يزال حيا يرزق ، وهو يشبه ما يحدث لقصر الجيزة الذى وهبه ايضا مجلس الشعب للسـيدة جيهان السادات ولايزال مندمجا مـــع قصر [محمد محمود خليل] الذى استولى عليه الرئيس السابق . ولا تزال الحراسة على القصرين كما كانت فى عهد زوجها ! ..

السؤال عن استراحة المعمورة يحتاج الى رد عاجل فهذه الأمتار العشرون ملك للشعب ، ويجب ان تزال الاسوار وتختفى الحراسة ، وتملأ الارض بنبان للشعب لا لحرم الرئيس السابق ...

.. وكنا الحفلات والسهرات التى كانت تقام فى المعمورة والتى كان [محرم فؤاد] يبدع فيها بأغانى [يا كايدهم] التى كانت تطرب [محمد انور السادات] .. ولعل مطرب السادات المفضل يترحم الان على [أيام العز] هذه بعد أن اخذت زوجته كمتهمة فى قضية الدعارة الاخيرة ! ..

●● واذا كان الشىء بالشىء يذكر فالحديث يوجه الى وزارة الاســـكان

(البقية ص ١٩)

بقلم :
فؤاد نصحى

فى المليـــــــــان [بقية]

والتعمير والمجتمعات الجديدة حـــول موقفها من قضية اراضى الساحل الشمالى من حيث ضغطها كل فترة على الجمعيات التعاونية للاسكان التى اشترت اراضى فى الساحل الشمالى منذ سنين طويلة .

ومعظم هذه الجمعيات جاد وملتزم ، وقد سددوا اموالا طائلة الى هيئة المدن والمجتمعات الجديدة منذ سـنوات ، بعضها كعربون للارض ، وبعضها مقابل ادخال المرافق من طرق وكهرباء ومياه تترب وبعض هذه الجمعيات خـدع مرة ثانية وثالثة وتعاقد مع الهيئة على على الشراء بمناطق اخرى وفى العريش ... ولا تزال ملايين الجنيهـات التى اخذتها الهيئة بلا عائد واضـح الا تصريحات كل فترة عن المستقبل الزاهر للساحل الشمالى ..

.. ولقد كنت نائبا لرئيس جمعيـة الاسكان لموظفى جامعة الدول العربية ومنظماتها حوالى اربع سنوات عانيت خلالها من تلكؤ المسئولين وتباطؤهم. ووعودهم التى لا تنفذ ، مما اضطرنى لترك قيادة الجمعيـــة لزملاء آخرين اصيبوا ايضا باليأس الذى يسمعون تكرارا ممـــلا للتصريحـات فى الوقت الذى يرون فيه الاراضى تسرق .. وتباع ، عملا بالشعار العجيب [الارض .. لمن يسرقها] .